

المشهد السياسي

سليمان: سأطعن في التمديد للمجلس النيابي

بعد طعنه في قانون تعليق المهل للترشح للانتخابات وفق قانون الستين، يتجه رئيس الجمهورية إلى الطعن أيضاً في قانون التمديد للمجلس النيابي سنتين في حال إقراره، فيما لم يتحدد بعد موعد لعقد جلسة لحكومة تصريف الأعمال لمعالجة النُقر الكثيرة التي تعترى قانون الانتخابات الحالي

تركز الاهتمام أمس على الوضع الأمني، ولا سيما في طرابلس وانعكاسه السلبي على الاستحقاق الانتخابي، وانتقال البحث إلى التمديد للمجلس النيابي الذي بدأ مسلماً به من قبل جميع الأطراف وانحصار الخلاف في مدة هذا التمديد. والبارز على هذا الصعيد الاجتماع المطوّل بين رئيس الجمهورية ميشال سليمان ووزير الصحة العامة في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل في القصر الجمهوري بعد القطيعة بين سليمان ورئيس المجلس النيابي نبيه بري منذ استقالة الحكومة. وخلال القطيعة، حصل أكثر من إشكال بين الطرفين، وخصوصاً بعد طعن سليمان في قانون تعليق مهل قانون الستين، ومطالبته بحصة من 8 وزراء للوسطين في حكومة من 24 وزيراً برئاسة تمام سلام.

خلاصة اللقاء الذي جرى فيه عرض لمجمل الوضع الراهن، أن سليمان أبلغ خليل أنه سيطعن في التمديد لمجلس النواب، إلا إذا كان تمديداً لنحو 3 أو 4 أشهر في حد أقصى، شرط أن يكون مقروناً باتفاق على قانون الانتخابات الذي سيعتمد من جهة أخرى، لم تتقدم القوى السياسية بطلانات ترشيح ممثليها في الانتخابات، لكن من المنتظر أن تهطل طلبات الترشيح على الانتخابات ابتداءً من يوم غد الجمعة. وأعلن عضو كتلة «المستقبل» النائب أحمد فتفت أن مرشحي الكتلة أرجأوا تقديم ترشيحاتهم الذي كان مقرراً أمس إلى يوم غد الجمعة، كذلك الأمر بالنسبة إلى مرشحي «14 آذار»، فيما أقفل يوم أمس على 10 مرشحين، أبرزهم النائب السابق فيصل الداود.

من جهتها، قالت مصادر في تيار المستقبل لـ «الخبير» إن «خيار مقاطعة الانتخابات في حال بقاء قانون الستين مطروح على طاولة النقاش بيننا وبين حلفائنا في القوات اللبنانية الراضين ببقاء

طرابلس (راجع صفحة 6) أظهرت أن الجيش عاجز عن وقف الاشتباكات إن لم يحظ بالغطاء السياسي اللازم.

اقتراح تمديد سنتين

وكان وزير الدولة في حكومة تصريف الأعمال نقولا فتوش قد قدم أمس اقتراح قانون معجل مكرر لتمديد ولاية مجلس النواب المنتخب خلال عام 2009 حتى 20 حزيران 2015، وذلك اعتباراً من تاريخ انتهاء ولايته، وذلك «خشية الفراغ القاتل» و«لإبعاد الحرب والفتنة» بعد انتهاء ولاية المجلس في 20 حزيران المقبل. فيما تساءل رئيس جبهة النضال الوطني النائب وليد جنبلاط: كيف تتوقع بعض القوى إجراء الانتخابات النيابية في هذه الأجواء المتوترة؟ ورأى أن «حماية الجيش اللبناني أولوية مطلقة تتعدى سواها من العناوين التي تدور حولها المسرحيات شبه الهزلية التي نشهدها كل يوم والتي تتصل بنقاشات حول قانون الستين وغير الستين في الوقت الذي تشتعل فيه جبهات طرابلس وتتنامي التحديات الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير».

كذلك استأثر الوضع الأمني المتدهور في البلاد بحيز أساسي من لقاء الأربعاء النيابي؛ إذ نقل النواب عن رئيس المجلس النيابي نبيه بري قلقه حيال هذا الوضع والفوضى الأمنية. أما في ملف الانتخابات، فأكد بري استمرازه في إجراء الاتصالات، بانتظار ما ستؤول إليه الأمور، مشيراً إلى عدم تسجيل أي تطور على ما انتهى إليه اجتماع

فرنسا: حزب الله إرهابي

أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس، أن فرنسا ستقترح إدراج الجناح العسكري لحزب الله على لائحة الاتحاد الأوروبي للمجموعات الإرهابية. كذلك قال مصدر دبلوماسي ألماني إن وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيلي يؤيد إدراج الجناح المسلح لحزب الله على لائحة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية. وفيما ربط وزير الخارجية الفرنسي التوجه الجديد لبلاده بمشاركة حزب الله في القتال في سوريا، اقتصر الكلام الألماني على «الأدلة التي تثبت وجود صلة بين الحزب وتفجير بورغاس الذي استهدف إسرائيليين في بلغاريا في تموز 2012. وقال فابيوس: «نظراً إلى القرارات التي اتخذها حزب الله وكونه قاتل للشعب السوري بقوة، أؤكد أن فرنسا ستقترح إدراج الجناح العسكري لحزب الله على لائحة المنظمات الإرهابية» للاتحاد الأوروبي.

وأضاف: «وبما أن هناك المزيد من العناصر التي تتعلق بما حصل في بلغاريا وفي أماكن أخرى، فإننا نعتبر أن هذا الأمر يعتبر نقطة يجب أن تكون موضع اتفاق كل الأوروبيين».

لجنة التواصل الانتخابية.

جججج يدعو إلى عزل حزب الله

في هذه الأثناء، واصل رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جججج تبرير تنصله من «الأرثوذكسي»، ودعا إلى إبعاد حزب الله عن مؤسسات الدولة. وقال جججج في حديث لبرنامج «موضوعية» على «MTV»: «طرحنا الأرثوذكسي انطلاقة من قناعتنا أن الطائف أعطى المسيحيين 64 نائباً، ولكن ظهرت معارضة كبيرة له». ورأى «الأمل في أن يمر، وإذا كان له أمل فيجب ألا يمر».

ولفت إلى أن «السعوديين قالوا لي انظر إلى مصلحتك وإذا أردت السير بالقانون الأرثوذكسي، فسر به». وأشار إلى أنه حتى الآن لا يتحدث مع الرئيس سعد الحريري، وقال: «وبقينا فترة طويلة نتناقش في قانون الانتخاب، لكننا ضد قانون الستين. لكن عون اليوم يعود إليه». ورأى أن «الحل في أن تلتمس الهيئة العامة لمجلس النواب وطرح المختلط والأرثوذكسي، ولنز من منهما سيحصل على الأكثرية»، وأعلن رفض القوات اللبنانية التمديد للمجلس النيابي سنتين. ورأى جججج أن رئيس تيار المرده النائب سليمان فرنجية كان «أشرف بكثير من عون بقضية قانون الانتخابات».

من جهة أخرى، رفض جججج إشراك حزب الله في الحكومة ورأى «أن لا حل إلا بقاء دولة حزب الله وحدها ولتشكل دولة لبنانية وحدها، أي بمعنى ألا يُشرك حزب الله بأي من مؤسسات الدولة».

مظلوم: ليس من حق عدوان التنازل

من جهته، كشف القائم بأعمال البطريركية المارونية المطران سمير مظلوم أن جججج هو من حمل لواء القانون الأرثوذكسي في اجتماعات بركي. وأكد أنه «لم يلق أي اتصال من القوات اللبنانية قبل إعلان القانون المختلط، وربما حصل الاتصال مع البطريرك بشارة الراعي». وأوضح في مقابلة على «OTV» أنه اتصل بالنائب جورج عدوان «لأسأله عن المفاوضات. قال لي: طوّلوها بالكم علينا يومين ثلاثة لأن الاتصالات لا تزال جارية، ثم تفاجأنا بإعلان المختلط ليلاً، مشيراً إلى أنه كان على الدكتور جججج أن يعرض هذا المشروع على المسيحيين أولاً كما جرى الاتفاق. وأكد أن الراعي كان خائب الأمل. وقال: «الأصوات التي تنازل عنها النائب جورج عدوان ليس من حقه أن يتنازل عنها، فليسملنا جورج لا أحد كلفه بذلك».

جاء اللقاء بمبادرة من العسيري الذي وجه الدعوة إلى رؤساء الحكومة (ارشيف)

أو معارضة أي توجه من ولي نعمتهم السياسي والمالي في هذا الاتجاه. لكن اللافت أن بين حضور العشاء، من خارج نادي رؤساء الحكومات، وزير الشباب والرياضة فيصل كرامي، في استثناءً لفت أنظار الوسط السياسي وتوقف عنده المراقبون الذين طرحوا أسئلة كثيرة حوله، ورأوا فيه تعبيراً عن تقارب رسمه الوزير الشاب بهدوء في الفترة الأخيرة مع السعودية، التي زارها أكثر من مرة علناً أو بعيداً عن الإعلام، ورسخ فيها علاقات وطيدة مع صناعات القرار في المملكة، ما يجعل حضوره عشاء العسيري مؤشراً على أدوار أكبر تنتظر كرامي الابن في المرحلة المقبلة.



ال الحريري من السنة، كالرئيسين كرامي وميقاتي والوزير محمد الصفدي، ما فسر يومها بأنه سعي سعودي لإبقاء شعرة معاوية مع مختلف القوى السياسية السنية، وتوزيع «بيضها» السياسي على أكثر من سلة. لا يعني كل ذلك، برأي المصادر، أن السعودية في طريقها للاستغناء عن الخدمات السياسية لآل الحريري وتيارهم، إذ سيقون متمتعين بحيثية خاصة لدى الرياض، لكن تحجيم دورهم في هذه المرحلة هو بنظر السعودية مصلحة مشتركة، من أجل كسب وذب بقية قوى الشارع السني أو عدم استعدائه، علماً بأنه ليس في مقدور آل الحريري وتيارهم رفض

السني لا يقل عن الثلث في أضعف تقدير. وتزامن ذلك مع تراجع في نفوذ آل الحريري وتيارهم في لبنان نتيجة الأخطاء التي ارتكبوها، وممارساتهم التي ورطتهم وورطت السعودية معهم، ما دفع الرياض إلى اتخاذ قرار بتصحيح الوضع قبل استفحالته، لكن مع إبقاء «استثمارها الرئيسي» في آل الحريري. وترجمة لهذه السياسة الجديدة، عمدت الرياض إلى نقل السفير عبد العزيز خوجة الذي أبدى معارضة آل الحريري من السنة ملاحظات على أدائه، واستبداله بالعسيري الذي كان أول ما فعله هو زيارة طرابلس نهاية شهر تشرين الأول عام 2010، حيث قام بجولة شملت خصوم

